

٧ - الرسائل المؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

الجلسة. وقال الرئيس (المملكة المتحدة) إنه نتيجة لمفاوضات
مضنية، قبلت الجماهيرية العربية الليبية بتحمل المسؤولية عن
تفجير رحلة (بان أم ١٠٣) فوق لوكربي، ووافقت على دفع
تعويضات سخية إلى أسر الضحايا، ووافقت على التعاون مع
أي تحقيقات أخرى في حادث لوكربي وأعلنت نبذها
للإرهاب. ووصف تلك الاتفاقات بأنها مكاسب هامة جدا
تفتح الباب أمام إمكانية عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي ورفع
العقوبات. غير أنه أضاف أيضا أنه يتعين على مجلس الأمن
أن يأخذ في الحسبان عاملين: أولا، إن المجلس يجب أن
يتصرف بالإجماع؛ وثانيا، أن ثمة شواغل أخرى مشروعة
جدا تتعلق بالجماهيرية العربية الليبية ما زالت بحاجة إلى حل.
ونتيجة للمناقشة التي جرت فيما بين أعضاء المجلس بشأن
هذين العاملين، استند الرئيس إلى المادة ٣٣ من النظام
الداخلي المؤقت للمجلس، واقترح تعليق الجلسة. وطُرح
ذلك الاقتراح الإجرائي للتصويت، ونال موافقة بالإجماع.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عادت الجلسة إلى
الانعقاد، وأدلى ببيانات ممثلي كل من الاتحاد الروسي
واسبانيا وألمانيا وباكستان وبلغاريا والجمهورية العربية
السورية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ووجه
الرئيس (المملكة المتحدة) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من
بلغاريا والمملكة المتحدة^(٣)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت
واعتمد بأغلبية ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شئ وامتناع
عضوين (فرنسا والولايات المتحدة) عن التصويت، بوصفه
القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور،
أن المجلس:

يقدر أن يرفع على الفور التدابير المذكورة في الفقرات ٤ و
٥ و ٦ من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) والفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧
من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣)؛

المقرر المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الجلسة
٤٨٢٠): القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣)

في رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن، ابلغ ممثل الجماهيرية العربية الليبية
المجلس بأنه قد تم حل المسائل الباقية المتعلقة بتلبية جميع
قرارات مجلس الأمن الناجمة عن حادثة لوكربي. وقال إن
الجماهيرية العربية الليبية قد سهلت تقديم المشتبهين المتهمين
في حادث تفجير طائرة (بان أم ١٠٣) إلى العدالة، وتحملت
المسؤولية عن أفعال مسؤوليها؛ وتعاونت مع سلطات
التحقيق الاسكتلندية؛ وأجرت الترتيبات اللازمة بدفع
التعويض المناسب. كما أكد أن حكومته قد أدانت مرارا كل
أعمال الإرهاب. ودعا بعد ذلك مجلس الأمن لأن يرفع فورا
التدابير المنصوص عنها في قراراته: القرار ٧٤٨ (١٩٩٢)
والقرار ٨٨٣ (١٩٩٣)^(١).

وفي رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار ممثلا المملكة المتحدة
والولايات المتحدة إلى الرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس
٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس المجلس من الجماهيرية العربية
الليبية والمتعلقة بتفجير طائرة (بان أم ١٠٣)، وأفادا أن
حكومي المملكة المتحدة والولايات المتحدة مستعدتان
للسماح برفع التدابير التي اتخذها المجلس في قراره ٧٤٨
(١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) حالما يجري تحويل المبالغ اللازمة
المشار إليها في الرسالة الليبية إلى حساب الضمان الذي تم
الاتفاق عليه^(٢).

وفي الجلسة ٤٨٢٠ المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله الرسالتين المذكورتين
أعلاه. ودُعي ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى الاشتراك في

(١) S/2003/818

(٢) S/2003/819

(٣) S/2003/824

يقرر كذلك حل اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (١٩٩٢)؛

يقرر أيضا أنه اختتم نظره في البند المعنون "الرسائل المؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الموجهة من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية"، وعليه يُحذف هذا البند من قائمة المسائل المعروضة على المجلس.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الجماهيرية العربية الليبية أوفت بأحد المطالب بتسليمها الشخصين اللبيين المشتبه فيهما للمحاكمة، وأوفت بعد ذلك بسائر المطالب التي طرحتها الأمم المتحدة في ما يتعلق بتفجير الرحلة (بان أم ١٠٣). وإقرارا بتلك الخطوات، لم تعارض الولايات المتحدة رفع جزاءات الأمم المتحدة رسميا عن الجماهيرية العربية الليبية. بيد أنه شدد على أنه يجب ألا تسيء ليبيا أو المجتمع الدولي تفسير ذلك القرار على أنه قبول من جانب الولايات المتحدة بأن الحكومة الليبية قد أعادت الاعتبار لنفسها. فقد أضاف أنه لا يزال لدى الولايات المتحدة شواغل جدية إزاء جوانب أخرى من السلوك الليبي، من بينها سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان؛ ونبذها للقواعد والمعايير الديمقراطية؛ وتصرفاتها غير المسؤولة في أفريقيا؛ وتاريخها الحافل بالضلوع في الإرهاب؛ وسعيها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصال هذه الأسلحة. وقال إن الولايات المتحدة ستكتف جهودها من أجل وضع حد للأعمال الخطيرة التي تقوم بها ليبيا، وهو ما يشمل الإبقاء بالكامل على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد على ليبيا. وقال إنه ليس بوسع الولايات المتحدة ضمان أن تبادر ليبيا إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة، كما أنها لا تود أن يساء تفسير تصويتها على قرار الجزاءات على أنه قرار بتعديل التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة من جانب واحد. واحتتم كلمته بقوله إنه لذلك السبب، وفي ضوء الشواغل التي ذكرها، فقد امتنع بلده عن التصويت على ذلك القرار^(٤).

وقال ممثل فرنسا إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اليوم السابق بين ممثلي أسر ضحايا رحلة UTA ومؤسسة القذافي أتاح الفرصة أمام فرنسا لعدم معارضة رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا. ووصف رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا بأنه يشكّل مرحلة هامة في عملية إعادة إدماج ذلك البلد في المجتمع الدولي. وأكد أن عودة الأمور إلى طبيعتها، الذي تشجعه فرنسا، تفترض أن تواصل ليبيا اتخاذ ما يلزم من مبادرات تتجاوز شروط رفع الجزاءات. كما أكد أن فرنسا سوف تسهر على كفالة سرعة تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أسر ضحايا عملية تفجير طائرة UTA ومؤسسة القذافي، وقال إن ذلك هو جوهر الموقف الذي أدى إلى امتناع فرنسا عن التصويت على القرار الذي اتخذته مجلس الأمن لتوّه. كما شدد على أن فرنسا تعتزم أيضا السهر على جميع الجوانب المنطوية على حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب^(٥).

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن الترتيبات للمحاكمة والاستئناف تمت وفقا لقرارات مجلس الأمن. وأعرب عن تقديره لفرض المجلس الجزاءات على ليبيا حتى تفي بمتطلبات معينة، حيث كانت الجزاءات الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة بالفعل. وقال إن بلده سيلاحق الأشخاص المسؤولين عن الإرهاب. وأكد أن بلده يأمل أن يحقق القرار قدرا من الارتياح لأسر ضحايا تفجير الرحلة (بان أم ١٠٣) وأصدقائهم، وقال إن الاتفاق جاء نتيجة جهود دبلوماسية صبورة استمرت لسنوات عديدة^(٦).

وأعرب المتكلمون عن تعاطفهم مع أسر ضحايا تفجير الرحلة (بان أم ١٠٣) والرحلة UTA 772 والمهجوم الإرهابي على مرفص لا بل La Belle في برلين. كما أعربوا عن موافقتهم على أن الجماهيرية العربية الليبية قد أوفت تماما بشروط رفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ودعا عدد

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤) S/PV.4820 (Part II)، الصفحتان ٤ و ٥.

الليبي الشقيق، تحت وطأة هذه العقوبات، قد انتهت في ذلك الوقت^(١١). وأكد ممثل باكستان أنه وإن كان يتفهم وجهة النظر الفرنسية، نظرا للجوانب الإنسانية لمسألة تعويض أسر ضحايا رحلة UTA 772، فإن الحكم في قضايا من قبيل التعويضات هو من اختصاص أجهزة أخرى معنية داخل منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي توخاه الميثاق. كما أكد على أنه لو اتبع هذا النهج لأمكن تفادي التوتر الذي أصاب المجلس والتأخير في الرفع النهائي للجزءات^(١٢). وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه على الرغم من تعليق المجلس الإجراء المتعلق بالجزءات في عام ١٩٩٨، فقد تقوضت الصورة السياسية للجماهيرية العربية الليبية نتيجة للتأخر في حل مسألة رفع الجزاءات. وشدد على أن التدابير المقيدة بموجب الفصل السابع من الميثاق يجب أن تنتهي بمجرد الوفاء بجميع متطلبات مجلس الأمن^(١٣). وشدد ممثل الجمهورية العربية السورية على أنه لم يكن يتعين على المجلس أن يقوم بفرض عقوبات تؤثر سلبا على حياة الشعوب وتعرضها للمعاناة ولعقوبات جماعية غير مقبولة بموجب القانون وبموجب الميثاق والقانون الدولي^(١٤).

من المتكلمين الجماهيرية العربية الليبية إلى مواصلة الالتزام بتنفيذ الاتفاقات، بما يشمل جملة أمور، منها التعاون في جهود مكافحة الإرهاب، وسداد التعويضات لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية ذات الصلة.

ورحب ممثلو ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة بتوصل ممثلي أسر ضحايا رحلة UTA 772 ومؤسسة القذافي إلى اتفاق لتعويض أسر الضحايا. كما حثوا الجماهيرية العربية الليبية على التوصل إلى تسوية مناسبة مع ممثلي ضحايا تفجير المرقص في برلين وأسره^(٧).

وقالت ممثلة أسبانيا إن رفع الجزاءات لا ينهي فحسب تميش بلد مثل ليبيا من المجتمع الدولي، ولكنه يعبر أيضا عن اعتراف بتحسّن علاقات ذلك البلد مع المجتمع الدولي. وأضافت أنه بالنسبة لبلد مثل إسبانيا، التي تلتزم بمكافحة الإرهاب، فإن إعلان نبد الإرهاب كأداة للعمل السياسي هو مصدر ارتياح كبير^(٨).

وشدد ممثل بلغاريا على العلاقات الوثيقة والمهمة التي تربط بلده بالجماهيرية العربية الليبية. كما قال إن بلغاريا ظلت دائما متماسكة بالرأي القائل بأنه حينما يفى البلد المفروضة عليه جزاءات بالشروط التي يفرضها المجلس، فيجب رفع تلك الجزاءات عنه^(٩).

غير أن ممثلي الاتحاد الروسي وباكستان والجمهورية العربية السورية أعربوا عن أسفهم لتأخر مجلس الأمن في حسم مسألة رفع الجزاءات^(١٠). وأعرب ممثلا باكستان والجمهورية العربية السورية عن سعادتهما لأن معاناة الشعب

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (فرنسا)، والصفحة ٦ (ألمانيا)، والصفحة ٨ (المملكة المتحدة).

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (باكستان وبلغاريا)، والصفحة ٧ (الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (باكستان)، والصفحة ٧ (الجمهورية العربية السورية).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.